مراحل الحكم

بعد النبوة

الملك الجبري

والـ

الملك العضوض

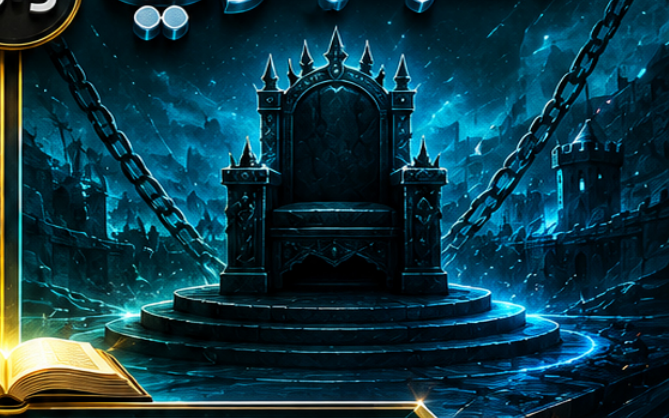

قراءة في

الدلالة والسياق

تأليف

محمد مهدي بن نذير قشلان

مراحل الحكم بعد النبوة:

"المُلْك العَضُوض...

والمُلْك الجَبْري....

"قراءة في الدلالة والسياق"

بقلم:

محمد مهدي قشلان

« مراحل الحكم بعد النبوة:

"المُلْك العَضُوض... والمُلْك الجَبْري"

قراءة في الدلالة والسياق»

هل "الملك العضوض" و"الملك الجبري" في الأحاديث الشريفة مصطلحان مترادفان لعهدٍ واحد، أم أنَّ بينهما تمايزاً ومغايرة؟

لقد جاءت نصوص السنة النبوية تصف أطوار الحكم في الأمة بألفاظ متعددة، مما جعل أنظار العلماء والباحثين تتنوع في فهم دلالاتها؛ فمنهم من رأى تداخلاً بين هذين الزمنين، ومنهم من رأى تمايزاً واختلافاً في طبيعة كل طَور. ويهدف هذا البحث الوجيز إلى مدارسة هذه الألفاظ وتحرير مراد الفهم منها، وبيان أوجه المغايرة بين الملك العضوض والملك الجبري دلالةً وسياقاً.

إليكم الأحاديث الواردة في هذا الباب، مرتبةً ومخرجةً من مصادرها الأصيلة، متبوعةً بالتحرير اللغوي والسياقي لألفاظ

الطورين وبيان وجه التمايز بينهما:

أولاً: الأحاديث الواردة في ذكر الطورين:

الحديث الأول: حديث حذيفة بن اليماني رضي الله عنه (وهو العمدة في الباب)

نص الحديث: قال رسول الله ﷺ:

«تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ».

التخريج: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (رقم/ ١٨٤٣٠)، والبزار في مسنده، والطيالسي. وقال الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد

ومنبع الفوائد" (٥/ ١٨٨-١٨٩): "رواه أحمد، والبزار أتم منه، والطبراني في الأوسط ببعضه، ورجال أحمد ثقات". وحسنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند وقال: "إسناده حسن".

وجه الشاهد: عطفُ النبي ﷺ "الملك الجبري" على "الملك العاضّ" بـ (ثُمَّ) التي تقتضي التراخي والترتيب والمغايرة في لغة العرب، مما يدل على أن هذا طور مستقل يعقب الطور الذي قبله زَمناً وصِفة.

الحديث الثاني: حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

نص الحديث: عن أبي ثعلبة الخشني قال: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ يَتَنَاجَيَانِ بَيْنَهُمَا بِحَدِيثٍ فَقُلْتُ لَهُمَا: مَا حَفِظْتُمَا وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَكَانَ أَوْصَاهُمَا بِي. فَقَالَا: مَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْتَجِيَ بِشَيْءٍ دُونَكَ إِنَّا ذَكَرْنَا حَدِيثًا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَجَعَلَا يَتَذَاكَرَانِهِ وَقَالَا: «إِنَّهُ

بَدَأَ هَذَا الْأَمْرُ نُبُوَّةً وَرَحْمَةً، ثُمَّ كَائِنٌ خِلَافَةً وَرَحْمَةً، ثُمَّ كَائِنٌ مُلْكًا عَضُوضًا، ثُمَّ كَائِنٌ عُتُوًّا وَجَبْرِيَّةً وَفَسَادًا فِي الْأُمَّةِ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْفَسَادَ...».

التخريج: أخرجه أبو يعلى والبزار عن أبي عبيدة وحده قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول دينكم بدأ نبوة ورحمة» فذكر نحوه. قال ابن حجر في المطالب العالية: "هذا حديث حسن" (حاشية حسين سليم الداراني على مسند أبي يعلى، ١٢/ ٤٨ ط المنهاج).

وجه الشاهد: جاء التعبير عن الملك الجبري هنا بلفظ (عتوّاً وجبرية وفساداً)، وجاء معطوفاً بحرف (ثُمَّ)، مما يشير إلى زيادة مطردة في الشدة والجور، وخروجٍ أوسع عن جادة الشرع مقارنةً بالملك العضوض الذي خلا من هذه الأوصاف الشديدة في متن الحديث.

ثانياً: الدلالة اللغوية والسياقية في غريب الحديث وشروحه:

تنوعت مسالك العلماء في فهم العلاقة بين الطورين؛ فمنهم من فرّق

بينهما تفريقاً جوهرياً بناءً على مدى التزام الدولة بأحكام الدين، ومستوى العدل والرفق بالرعية، ومنهم من رأى التداخل والترادف.

ويُمكن تحرير هذا التباين عبر مسلكين:

أ- التأصيل اللغوي والاشتقاقي للمصطلحين:

جاء في "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (٣/ ٢٥٣):

«"ثُمَّ يكونُ مُلْك عَضُوضٌ" أَيْ يُصِيب الرَّعِيَّة فِيهِ عَسْفٌ وظُلْم، كأَنَّهُمْ يُعَضُّون فِيهِ عَضّاً. والعَضُوضُ: مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ: "ثُمَّ يَكُونُ مُلوك عَضُوضٌ"، وَهُوَ جَمْعُ: عِضٌّ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الخَبيثُ الشَّرِسُ». ا.هـ

والمراد هنا: سلطنة فيها جفاء وحرص شديد على الملك؛ فكأن الحكام يعضون عليه بالنواجذ خشية فواته، وهو من باب الاستعارة بتشبيه تعديهم على الرعية بعضّ الحيوان المفترس. (انظر: حاشية الشفا).

أما (الملك الجبري): فهو الطور القائم على المحوضة في القهر

والإجبار، والجبرية من الجبّار، وهو الذي يجبر الناس على ما يريد بالغلبة والسيف. قال ابن الأثير:

«وفي الحديث الآخر "ثُمَّ يَكُونُ مُلْكٌ وَجَبَرُوتٌ" أَيْ عُتُوٌّ وَقَهْرٌ. يُقَالُ: جَبَّارٌ بَيِّنُ الْجَبَرُوَّةِ، وَالْجَبَرِيَّةِ، وَالْجَبَرُوتِ». ا.هـ (١/ ٢٣٦).

وبذلك يتبين أن ابن الأثير يفرّق بينهما من حيث طبيعة الوصف والشدة؛ فالملك العضوض يدور حول "الشراسة والعسف مع بقاء أصل الملة والرفق بالرعية في الجملة"، بينما الملك الجبري ينتقل إلى "العتو البالغ والقهر المطلق الذي يلغي اختيار الأمة بالكلية".

ب-شواهد المغايرة والتحول الصيروري في المتون:

ومما يرفع الحجاب عن هذا التمايز، ويجلي وجه المغايرة بوضوحٍ لا لبس فيه، ما جاء مشرقاً من مشكاة النبوة في حديث أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، حيث قال رسول الله ﷺ:

«أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ نُبُوَّةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ خِلَافَةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ مُلْكٌ عَضُوضٌ،

ثُمَّ تَصِيرُ جَبْرِيَّةً وَعَبَثًا». (أخرجه نعيم بن حماد في الفتن، برقم: ٢٣٥).

وتظهر المغايرة التحليلية هنا من ثلاثة أوجه:

١- دلالة الترتيب بـ (ثُمَّ): إن عطف "الجبرية والعبث" على "الملك العضوض" بـ (ثم) يقتضي المغايرة الحتمية، فكما أن الملك العضوض طور طارئ ومغاير للزمن الراشدي، فإن الجبري طور طارئ ومغاير للعضوض.

٢- التحول الصيروري: تعبيره ﷺ بقوله: «ثُمَّ تَصِيرُ» يدل لغة على استحالة حال الحكم وتبدله الصريح من طبيعة سياسية معينة إلى طبيعة أخرى جديدة ومستحدثة لم تكن فيه.

٣- اقتران الجبرية بالعبث: إن زيادة لفظة «وَعَبَثًا» في الطور الأخير قرينة قطعية على التمايز؛ فالملك العضوض — وإن شابه العسف والوراثة— إلا أنه كان حكماً مضبوطاً بمقاصد الأمة الكبرى وحفظ ثغورها فانتفى عنه العبث،

بينما انحطَّ "الملك الجبري" ليقترن بالعبث، وهو إدارة الدول بالأهواء، والارتجال، وتضييع المقدرات، والاستهانة بالشرائع.

ثالثاً: خلاصة الرؤى التحليلية في ماهية الطورين:

بناءً على التحرير السابق، تتبلور في فقه السياسة الشرعية رؤيتان في التعامل مع هذين المصطلحين:

الرؤية الأولى: القول بالمغايرة (وهو الأظهر سياقاً ودلالة):

أن "الملك العضوض" يمثل الأنظمة الوراثية التي تعاقبت على تاريخ المسلمين؛ حيث يعض الحاكم على الكرسي ويمرره لعائلته بموجب العصبية، وتوجد في عهده مظالم، لكن مرجعية الشريعة العامة، واستقلال القضاء، وحفظ البيضة قائمة في الجملة.

أما "الملك الجبري" فهو حكم القهر المحض (الديكتاتوري المعاصر) الذي يُجبر الناس فيه على مناهج وقوانين تصادم شريعتهم وتصادر حرياتهم بالكامل ومصحوب بالعبثية.

وفي هذا التقسيم التاريخي يقول الشيخ محمد سالم الخضر في كتابه: (ثم أبصرت الحقيقة/ ص: ٣٨٣):

«فقد نص الحديث أولاً على مرحلة حكم النبوة.. ثم مرحلة الخلافة على منهاج النبوة..، ثم مرحلة الملك العضوض والتي تمثلت بالفترة ما بعد خلافة الحسن إلى سقوط الخلافة العثمانية. ثم الحكم الجبري والذي تمثل بفترة ما بعد سقوط الخلافة وحتى خلافة المهدي (محمد بن عبد الله) أو قبلها بزمن حيث سيعود بالحكم إلى ما كانت عليه الخلافة الراشدة».

الرؤية الثانية: القول بالاتحاد أو التداخل:

ومن يرى هذا القول يعتمد على روايات اقتصرت على ذكر أحد اللفظين دون اقترانهما، ويرى أصحاب هذا المسلك أن "الجبري"

هو النتيجة الحتمية والوصف الملازم لعاقبة "العضوض" حين يشتد الظلم ويتعاظم الجور، فيتداخل الزمنان في بقعة واحدة.

والله تعالى أعلم وأحكم.

وكتبه

محمد مهدي قشلان

رجاء دعوة صالحة

(٢٩/ذو القعدة/١٤٤٧هـ) الموافق لـ(٢٠٢٦/٥/١٧م)